مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

دور الحركة النسوية الجزائرية في تفعيل المشاركة السياسية للمرأة

The role of the Algerian feminist movement in women's political participation activating

ط.د. فطوم وزاديد *[1] ، أ.د. خالد تلعيش[2]

[1]كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الاغواط (الجزائر) ouzadidfatoum@gmail.com

مخبر البحث التحولات الإستراتيجية والجيو اقتصادية

[2]كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة الجلفة (الجزائر) khaledsf14@hotmail.com

تاريخ ارسال المقال: 2025/09/01	تاريخ القبول: 2025/10/01	تاريخ النشر: 2025/12/01

*المؤلف المرسل

الملخص:

عرف النضال النسوي الجزائري تطورا خلال عدة مراحل وذلك راجع إلى الظروف السياسية والاجتماعية والتاريخية التي عاشها العالم بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، حيث أن الوقت الذي كانت فيه المرأة الغربية تعمل للمشاركة في حركات نسوية من اجل الدفاع عن حقوقها المختلفة، ظهرت حركة نسوية عربية مناهضة للاستعمار الذي هضم حقوقها وحاول طمس هويتها والتي من بينها الجزائر التي عرفت من خلال تأثرها بالحركة الوطنية الجزائرية والتي ساهمت بشكل كبير في النضال ضد الاستعمار لتستمر فيما بعد الاستقلال بالعمل على النهوض بمكانتها وتوسيع حظوظها بداية مع الحزب الواحد مرورا إلى التعددية الحزبية و مرحلة الانفتاح الديمقراطي والتي تعززت من خلالها مكانة المرأة بشكل كبير والذي يظهر بشكل جلي في مشاركة المرأة السياسية في مختلف مراكز صناعة القرار وتولي المناصب العليا ومختلف المجالس النيابية.

الكلمات المفتاحية: المرأة، المشاركة السياسية . الأحادية. التعددية.

Abstract:

The Algerian feminist struggle has developed over several stages due to the political, social and historical circumstances that the world in general and Algeria in particular have experienced. At the time when Western women were working to participate in feminist movements in order to defend their various rights, an Arab feminist movement emerged that opposed colonialism, which undermined their rights and tried to erase their identity. Among these movements was Algeria, which was known for its influence on the Algerian national movement, which contributed significantly to the struggle against colonialism. After independence, it continued to work to advance its status and expand its opportunities, starting with the single party, moving on to the multi-party stage of democratic openness, through which the status of women was greatly strengthened, which is clearly evident in women's political participation in various decision-making centers, holding senior positions and various parliamentary councils.

Algerian feminist struggle has evolved over several phases, due to the political, social, and historical circumstances experienced by the world in general and Algeria in particular. At a time when Western women were working to participate in feminist movements to defend their various rights, an Arab feminist movement emerged, opposing colonialism, which undermined their rights and attempted to obliterate their identity. Among these movements was Algeria, which was known for its influence on the Algerian national movement, which contributed significantly to the struggle against colonialism

Keywords: Women, political participation, unilateralism, pluralism

مقدمة:

بدات إرهاصات الحركة النسوية في الجزائر بنمو حركة شعبية عميقة وواسعة إتخذت طالع الكفاح المسلح الجماهيري وناضلت لتثبيت الشخصية القومية بوجه السياسة الفرنسية حيث كان الإسلام هو الحاجز الدفاعي والايديولوجي والسياسي التعبوي الجامع في حين كانت الرابطة القومية في بدايات نشوئها وكان اثرها ضعيفا نسبيا في مجتمع طابعه الأساسي قبلي وفي ظل قيادة للثورة التحريرية من قبل عناصر منحدرة من حيث الانتماء الطبقي من فئات البورجوازية الوسطى والصغرى وبعض الزعامات القبلية نمت الحركة النسوية عبر أوسع مشاركة في الثورة ووصلت حدود القيادة نسائية لتجمعات قتالية ضد المستعمر، ونشأت أول منظمة نسائية مع بدء حرب التحرير تابعة لحزب جبهة التحرير الوطني ،لتدخل في مرحلة جديدة وهي فترة الانفتاح الديمقراطي وتجسيد مبادء حقوق الانسان من خلا مختلف التشريعات سواء العالمية او الوطنية والتي تمكنت من خلالها المراة الجزائرية من تعزيز مكانتها من خلال مشاركتها السياسية على كل المستويات سواء كانت أحزاب سياسية او مجالس نيابية او تولي مناصب عليا

ولتناول الموضوع اقترحنا الإشكالية التالية:ما مدى مساهمة الحركة النسوية في الجزائر في تفعيل دور المرأة في العمل السياسي؟

وللإجابة على الإشكالية طرحنا الفرضيات التالية:

- مفهوم المرأة عبر مختلف الوجهات العربية والغربية ونظرة الإسلام للمرأة.
- تطور الحركة النسوية ودور التحول الديمقراطي الجزائرية من المرحلة الأحادية إلى مرحلة التعددية.
- الآليات القانونية المعتمدة لإدماج المرأة في مراكز صناعة القرار.

وللاجابة على هذه الإشكالية إعتمدنا الخطة التالية:

المقدمة

المبحث الأول: مفهوم المرأة عبر الوجهات المختلفة ودور الإسلام في تعزيز مكانة المرأة.

المطلب الأول: مفهوم المرأة من الناحية العربية والغربية.

الفرع الأول: النظرة الغربية للمرأة.

الفرع الثاني: النظرة العربية الجاهلية للمرأة.

المطلب الثاني: تمكين المرأة في الفكر الإسلامي

الفرع الأول: النساء شقائق الرجال في الفكر الإسلام.

الفرع الثاني: الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام.

المبحث الثاني: تطور الحركة النسوية ودور النسوية الجزائرية في مرحلة ما قبل الاستقلال ودور الآليات القانونية في تعزيز دور المرأة في مرحلة ما بعد الاستقلال

المطلب الأول:الصيرورة التاريخية للحركة النسوية.

الفرع الأول: تاريخ الفكر النسوي.

الفرع الثاني: الحركة النسوية العربية.

المطلب الثاني" تطور النضال السياسي للمرأة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال وفق الأطر القانونية

الفرع الأول: المرأة الجزائرية والكفاح المسلح

الفرع الثاني : دور الآليات القانونية في تعزيز النسوية الجزائرية من الأحادية الحزبية إلى التعددية

الخاتمة

معتمدين في معالجة هذا الموضوع على المنهج التاريخي والمتضمن وضع المرأة من المرحلة الاستعمارية والاستقلال مرورا بمرحلة الأحادية الحزبية إلى غاية التحول الديمقراطي مرحلة الانفتاح والتغيير الجذري لوضع المرأة بالإضافة إلى المنهج الإحصائي المتضمن نسب مشاركة المرأة في مختلف المجالس النيابية

وغايتنا من هذا البحث هو إبراز مدى قدرة وسعي المرأة الجزائرية من الرفع من مكانتها والخروج عن الفكر المتوارث عبر الأجيال على أن المرأة مخلوق ضعيف حاصرا دورها في البيت، وكان ذلك بداية بهزيمة الاستعمار إلى غاية الوصول إلى مراكز صناعة القرار وذلك بفضل مساهمة المشرع الجزائري الذي دعمها بترسانة قانونية تضمن لها هذا الحق

المبحث الأول: مفهوم المرأة عبر الوجهات المختلفة ودور الإسلام في تعزيز مكانة المرأة

إن المتأمل إلى التاريخ العام الذي دون تاريخ المرأة بشكل خاص منذ وجودها على هذا الكوكب باعتبارها النصف الثاني المتمم والمكمل للرجل لحياته الاجتماعية والعملية، نلاحظ منذ بدء الخليقة أن الرجل البدائي كان يحكم بحكم قوته فهو صاحب السيطرة التامة على نصفه الأخر بوصفه الشريك الأضعف

المطلب الأول: مفهوم المرأة من الناحية العربية والغربية:

مرت المرأة عبر تاريخها بأحداث متعددة، كانت سببا في تدني مكانتها عند الشعوب، فقد كانت أوضاعها تنزلق من سيء إلى أسوأ. والسبب الأساسي في ذلك هو النظرة التي كانوا ينظرون إلى المرأة بها، فقد كانت عندهم سببا للبلاء والشقاء

الفرع الأول: النظرة الغربية للمرأة:

على العموم إن أكثر الحضارات الأولى، قد الهت القوة ولم تكن المرأة قوية فاستغنت عنها شيئا فشيئا إلى أن أنكرت كل حق لها بل كثيرا ما كانت تعد سلعة كسائر السلع تباع وتشترى وتورث وتهدى للأعيان وتعد كإحدى الوسائل لإكرام الضيف أي تحولت إلى عبده أو امة وتعد كإحدى الوسائل لإكرام الضيف[1].

فالمرأة عند اليونان مهد الحضارة الأوربية وراعية الحق والقانون لم تكن لها أي نصيب من العلم أو ثقافة أو حق فهي بلية عند الآلهة ووجه نحس والنكبة المتوارثة،أما في الشريعة اليونانية تعتبر المرأة كالماشية يمتلكها الرجل ويتصرف بها كيف يشاء، وأقصى ما أعطته هذه الشريعة للمرأة من حق أن فرضت على من يقتل بنتا لرجل أن يسلمه القاتل ابنته ليقتلها أو ليملكها إن عفا عنها، وفي مدينة أفلاطون الفاضلة كانت المرأة تشبه بالشجرة المسمومة وهي كائن شرير ومصدر النكبات والأزمات في العالم[2].

نستنتج مما سبق أن عالم المرأة عالم مليء بالقهر، كون المجتمع مجتمع ذكوري على مر التاريخ والذي يرى المرأة على أنها مزيج من العبودية والخضوع والإكراه ونظرا لما تمثله النظرة الرجولية السلبية للمرأة نتج عنه انعكاسا لبنية رمزية ترسبت عبر الزمن لتشكل قضبانا من حديد عليها.

الفرع الثاني: النظرة العربية الجاهلية للمرأة:

لا تختلف المرأة العربية في العصر الجاهلي عن سابقاتها من النساء في الحضارات السابقة فعبارة سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه تختصر موقف المرأة اجتماعيا ودينيا وسياسيا قبل الإسلام وبعد أن جاء الإسلام حيث يقول سيدنا عمر رضي الله عنه "**ما كنا في الجاهلية نعد النساء شيئا حتى انزل الله لهن ما أنزل وقسم لهن ما قسم**".

إن المرأة سابقا في الجزيرة العربية كانت تورث كأن تورث الزوجة للابن من بعد أبيه كما العقارات والدواب، وكان العرب يشمئزون من ميلاد الإناث فيوأدن أحياء، وهي اخطر ظاهرة عرفتها الجزيرة العربية في ذلك الزمان حيث كان من العرب من يرى أن البنت حملا فادحا يضعف دون احتماله وتتخذ قواه لفرط ما يشفق من وصمة الذل ووصمة العار، إذا وهنت نفسها أو ذهب للسبي بها، فكان بين أن يستبقها على كره لها ومضض منها، وترقب لموتها، أو يفزع إلى الحفر فيقذفها في جوفها، ويهيل التراب علي غضارة عودها، ونضارة وجهها وبدل أن يدعها تستقبل الوجود وتستثني نسيم الحياة ، يدعها في غمرة الموت بين طباق الأرض[3].

المطلب الثاني: تمكين المرأة في الفكر الإسلامي

لم يعتبر الإسلام المرأة جرثومة خبيثة كما اعتبرها الآخرون، ولكنه قرر حقيقة تزيل هذه الهوان عنها، وهي أن المرأة بين يدي الإسلام قسيمة الرجل لها ما لها من الحقوق وعليها أيضا من الواجبات ما بلائم تكوينها وفطرتها، وعلى الرجل بما اختص به من شرف الرجولة وقوة الجلد وبسطة اليد واتساع الحيلة، أن يلي رئاستها فهو بذلك وليها يحوطها بقوتها ويذود عنها بدمه وينفق عليها من كسب يده[4].

الفرع الأول: النساء شقائق الرجال في الفكر الإسلام:

اقرالاسلام بعض التشريعات القائمة على مبدآ المساواة بين المرأة والرجل لقوله تعالى في كتابه الكريم "**ولهن مثل الذي عليهن**"، فالشريعة الإسلامية تعامل المرأة والرجل على حد سواء نفس المعاملة بل أحيانا نلاحظ أن الشريعة قد ميزت المرأة وأسقطت عنها بعض العبادات كالصلاة والصيام وهذا مراعاة لظروفها النفسية ومراعاة لطبيعتها البنيوية فهي تسقط واجب الجهاد عن المرأة وهذا كله تكريما لها وصيانة لها، وهناك آيات أخرى من القران الكريم تناولت جانب المساواة بين الرجل والمرأة ومنها ما يلي:

يقول تعالى في محكم تنزيله "**وعد الله الذين امنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمنكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمنا يعبدونني لا يشركون بي شيئا ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون**".

وبهده الآية الكريمة نلاحظ أن القران الكريم قد اقر بان المرأة إنسان له حقوق وعليه واجبات وتكاليف فكانت معظم تشريعات الإسلام على الرجل والمرأة على حد سواء، وجاءت بعض التشريعات في تفصيلاتها فروق بين الرجل والمرأة مراعاة لظروف كل جنس، وكان من هذه التشريعات فرض الحجاب على المسلمات صيانة لهن حفاظا على المجتمع وصيانة للمرأة فهي بمثابة الشيء الثمين الذي يتم حفظه ورعايته ولان المرأة في الإسلام اغلي من أن تكون سلعة آو إعلان تجاري، وقد انزل الله تعالى في فرض الحجاب على المرأة الآية الكريمة"**يا أيها النبي قل لأزواجك وبناتك ونساء المؤمنين بدنين عليهن من جلابيبهن ذلك أدنى أن يعرفن فلا يؤذين وكان الله غفورا رحيما**"(59)، من سورة الأحزاب.

وعن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال:"**أيما امرأة وضعت ثيابها في غير بيت زوجها فقد هتكت ستر ما بينها وبين ربها**".[5]

الفرع الثاني: الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام

منح الإسلام للمرأة مجموعة من الحقوق السياسية كحقها في التعبير عن رأيها ومشاركتها في رسم السياسة العامة للمجتمع، وحقها في التعليم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وما يترتب عليه من مراقبة ومحاسبة لولاة الأمر ومقاضاتهم أمام المحاكم، وما أباحه لها الإسلام من بذل جهدها في الدفاع عن دينها وبلادها ذاكرا حقها في النفقة على وليها أو على المجتمع[6].وأحداث السيرة النبوية مليئة بأحداث سياسية كان للمرأة دور بارز فيها وأولها خديجة بن خويلد رضي الله عنها، فقد كان علماء السيرة يعتبرون الوزير الأول في الإسلام هو خديجة بنت خويلد رضي الله عنها زوجة سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويشبهونها بمقام الوزير الذي يستعان به في تنفيذ المهمات وحل المشكلات وكذلك بيعة النساء ولم يكتف الرسول صلى الله عليه وسلم ببيعة الرجال عندما أراد الهجرة إلى المدينة فقد طلب البيعة من النساء وقال تعالى بهذا الشأن"**يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات يبايعنك**".كذلك دور مشورة أم سلمه للرسول صلى الله عليه وسلم في صلح الحديبية، وبهذا أسقط الإسلام الصورة المشوهة للمرأة التي ظلت تلازمها لقرون عدة على أنها كائن ناقص أو مخلوق شرير.

المبحث الثاني تطور الحركة النسوية ودور النسوية الجزائرية في مرحلة ما قبل الاستقلال ودور الآليات القانونية في تعزيز دور المرأة في مرحلة ما بعد الاستقلال

أدى إقبال الجزائر على التعددية السياسية التي إنطلقت بسنة 1988 إلى إتساع دور الحركة النسوية الجزائرية من حالة مواجهة الاستعمار إلى المطالبة بتعزيز المشاركة السياسية بإعتلارها الاطار الوحيد لممارسة الديمقراطية والحرية وفق التشريعات المنصوص عليها،

المطلب الأول:الصيرورة التاريخية للحركة النسوية

لقد لعبت أفكار فلاسفة عصر التنوير و ما تضمنته من أفكار سياسية متعلقة بحقوق الإنسان لا سيما فيما يتعلق بعدم التمييز بين الجنسين ، لجأت بعض النساء إلى تبني تلك الأفكار والمطالبة بها خاصة حق المساواة بين الرجل والمرأة، لتنتشر تلك الحركات من أوربا لتشمل باقي دول العالم

الفرع الأول: تاريخ الفكر النسوي

بدأت الحركة النسوية كحراك اجتماعي في الغرب خلال القرن التاسع عشر، كردة فعل على الظلم الاجتماعي والاقتصادي الذي عانت منه المرأة عقودا من الزمن، فسعت الحركة في موجتها الأولى إلى تحقيق الحقوق الأساسية للمرأة مثل التعلم والتصويت والعمل قبل أن تتطور إلى الموجات الثانية والثالثة التي ركزت على نقد الأدوار الجندرية وتوسيع حقوق المرأة في جميع المجالات، وبهذا تعد الحركة النسوية إحدى ابرز التحولات الفكرية والاجتماعية في التاريخ الغربي الحديث حيث تعكس تطورا مستمرا في النضال من اجل المساواة بين الجنسين ورغم أن جذورها تمتد عبر قرون من النقاشات الفكرية ، إلا أن الحركة بصورتها المنظمة بدأت مع ظهور أفكار عصر التنوير والثورات الاجتماعية والسياسية الكبرى في أوربا وأمريكا، حيث أسست هذه الحركات لإعادة النظر في دور المرأة في المجتمع متجاوزة قيود النظام الأبوي التقليدي الذي هيمن على المؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادي، فكانت البوادر الأولى مع المفكرين مثل: ماري ولستونكرافت في أواخر القرن الثامن عشر، التي دعت في كتابها الدفاع عن حقوق المرأة إلى المساواة بين الرجل والمرأة في التعليم كمدخل لتحقيق العدالة الاجتماعية تزامنت هذه الأفكار مع التحولات التي أحدثتها الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر. كما ساند الفيلسوف الانجليزي "جون ستيوارت ميل"حركة مساندة النساء، ففي كتابه استعباد النساء دافع عن المرآة وفسر وجودها في هذا الوضع المهمش إلى قانون الغاب الذي ساد فجر التاريخ يقول: "إن المبدأ الذي ينظم

العلاقات الاجتماعية بين الجنسين ويجعل خضوع إحداهما للأخر هو مبدأ خاطئ في حد ذاته إنه يمثل عقبة رئيسية تمام التقدم البشري، وان استرقاق النساء هو من يعوق تطور المجتمع، وتغلغل هذا المبدأ في نفوس الرجال على نحو يجعل من الصعب مناقشته مناقشة عقلية "[7].،فحسب المفكر جون ستيوارت ميل إن دعاة استبعاد النساء واحتقارهم سرعان ما أصبحت قوانين تسري في دماء البشرية، حتى رسخت ذهنيات تقف عقبة في الاعتراف بالمرأة ولو للحظة بكونها كائنا بشريًا بل مجرد آلة سخرت لخدمة الذكر أينما كان.

ليظهر جيل جديد للحركة النسوية في سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر مثل "دي جوزفين بتلر" (1828-1906) وهي رائدة جسورة من رائدات الحركة النسوية التي تحدت المجتمع الذي سيطر عليه الرجل تماما في العصر الفيكتوري، كما كانت على اتصال برائدات الحركة النسوية في الولايات المتحدة الأمريكية التي برزت فيها حركة نسويه ذات نقاء اجتماعي، ترى أن الكحول والعنف والإفراط الجنسي شرور ذكورية تهدد النساء داخل الأسرة[8].

ويمكن التمييز بين نوعين من النشاط التحريري للنساء فهناك دعوة إلى تحرير المرأة وإنصافها وبين النزعة الأنثوية المتطرفة التي تبلورت في الغرب في ستينات القرن العشرين والتي تقلدها قلة قليلة من النساء الشرقيات كما نلاحظ ذلك في الحركات النسوية في العالم العربي، حيث دعت الأولى أي حركات التحرر إلى إنصاف المرأة من الغبن الاجتماعي مع الحفاظ على الفروق بين الجنسين المرأة والرجل أما الحركات المتطرفة النسوية " **féministe** " والتي تحمل كافة معالم تطرفها الذي بلغ حالة الفوضوية والعدمية والعبثية والتفكيك لكل الأنساق الفكرية الحديثة والتي حاولت تحقيق قدر من اليقين الذي يعوض الإنسان عن طمأنينة الإيمان الديني والتي هدمتها الحداثة بالعلمانية والمادية والوضعية منذ عصر التنوير الغربي والعلماني، فقد أثبتت هذه النزعة الأنثوية مبدأ الصراع بين الجنسين الإناث والذكور انطلاقا من دعوى أن العداء والصراع هما أصل العلاقة بينهما ودعت إلى ثورة عامة على الدين وعلى الله وعلى اللّغة والثقافة والتاريخ والعادات والتقاليد والأعراف بتعميم وإطلاق، وسعت إلى عالم تتمحور فيه المرأة حول ذاتها[9].

ومن هنا نستنتج أن النسوية على الرغم من اختلاف دلالاتها تصب في نفس النقاط التالية:

- الدعوة إلى نصرة حقوق المرأة.
- مراجعة النظم السائدة في البنيات الاجتماعية أو استجوابها أو تعديلها.
- بيان الأسباب التي أدت إلى ظهور المصطلح وأنها ناشئة نتيجة لأمرين هما الاضطهاد للمرأة ماضيا وحاضرا، وفقدان مساواتها مع الرجل وترى الحل هو التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي عن طريق العمل الجماعي.

الفرع الثاني: الحركة النسوية العربية

أما في العالم العربي فقد دخلت الأفكار والمقولات النسوية إلى العالم العربي بشكل متفاوت عن طريق عدة قنوات، أهمها البعثات العلمية إلى دول الغرب، وكذلك من الأعمال الذي قدمها رجال النهضة من المثقفين العرب المسلمين وأيضا عن طريق تقليد الشرائح الاجتماعية شبه الارستقراطية للثقافة الغربية[10]. ولقد لعب عصر النهضة الذي ترافق مع وصول الحملة الفرنسية إلى مصر سنة 1798 دورا كبيرا في اختلاط العرب بأوربا وتوسيع انفتاحهم على ثقافتها، كما تم إيفاء بعض النخب الثقافية مثل طلاب الجامعات للدراسة في جامعاتها

وكثرت البعثات العلمية التي خلقت هزات عنيفة في المجتمع ومن أهم الدعاة لحقوق المرأة كانوا رجال، حيث غاب العنصر النسوي فيها ومن أبرزهم:رفاعة الطهطاوي،احمد الشدياق، فرنسيس مراش، قاسم أمين وغيرهم[11].

المطلب الثاني" تطور النضال السياسي للمرأة الجزائرية قبل وبعد الاستقلال وفق الأطر القانونية

إن الناظر إلى الوضعية الاجتماعية للمراة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر، لا يراها باحسن حال من وضعيتها السياسية التي كان لها اكبر الاثر على حياتها ككل، من فقر وتهميش وحرمانها من ابسط حقوقها، فالمراة الجزائرية لم تطالب بالمشاركة السياسية لان دورها إبان حقبة الاستعمار الفرنسي تمحور حول دعم الثورة التحريرية ، أما بعد الاستقلال إنصبت مهمتها في معركة التشييد والبناء والتغلغل شيئا فشئا في المسار السياسي بعد التحول الديمقراطي الذي شهدته البلاد.

الفرع الأول: المرأة الجزائرية والكفاح المسلح

تعتبر المرأة الجزائرية مثالا للمرأة العربية المكافحة، حيث نلاحظ أن النسوية الجزائرية إبان الاستعمار كانت على شكل حركة نضالية تهدف إلى إخراج الاستعمار الفرنسي من البلاد، هذا الأخير الذي كان يهدف إلى فصل الجزائر عن الوطن العربي،فكانت المرأة في الجزائر تختلف عن النساء العربيات الأخريات، حيث أنها كانت متواجدة في طليعة الحرب ضد الاستعمار الفرنسي مثل تلك البطلات فاطمة نسومر وغيرها، فقد سجلت أمهاتنا وأخواتنا صفحات من ذهب في ملحمة المقاومة ضد المستعمر الفرنسي قبل أول نوفمبر وإبان أثناء حرب التحرير، فخلال المقاومة المسلحة التحقت حوالي 2000 جزائرية وهن في عز شبابهن جلهن لم يتجاوز سن الثلاثين أي بنسبة 88.88 بالمائة من مجموعهن، أما النصف منهن لم يكن يتجاوزن سن العشرين أي بنسبة 52.1 بالمائة[12].

الفرع الثاني : دور الآليات القانونية في تعزيز النسوية الجزائرية من الأحادية الحزبية إلى التعددية

عرفت المرأة الجزائرية بعد الاستقلال، تطورا ملحوظا في وضعها التعليمي والقانوني وحتى الثقافي، كما توسعت مشاركتها في الحياة الاجتماعية والوطنية، وهو ما تعكسه الإحصائيات ومؤشرات الواقع، فقد شهد عمل المرأة تطورا كبيرا، وتعزز وجودها في مختلف أوجه النشاط في قطاع الوظيفة العمومية والقطاع الاقتصادي،وفي تقلد المسؤوليات واحتلال مراكز السلطة والقرار وهنا أصبحت المرأة الجزائرية تلعب دورا هاما في إحداث توازن داخل المجتمع والنهوض بسلوك المواطنة وتعميق ثقافة الديمقراطية ونشر لغة التسامح، كما أثبتت وعيها المتنامي في استيعاب الأفكار المؤسسة لمجتمع الغد، وذلك من خلال الحرص على الرقي والتقدم واكتساب المعارف والعلوم وتربية النشء، كما أن الحركة النسوية بعد الاستقلال كانت بمثابة المعلم الذي جمع شمل النخبة النسوية من المناضلات والمجاهدات اللواتي عملن بجهد وثبات من أجل تحرير الوطن، وأن الوقوف إلى جانب الرجل إبان الثورة سيفتح آفاق واسعة أمام مشاركة المرأة بعد الاستقلال[13].

وعلى ذكر لفظ المشاركة فيمكننا إعطاء ولو تعريف بسيط وعميق لهذا المصطلح إذ تعتبر المشاركة السياسية شكلا من أشكال العمل السياسي المتميز في تحليل النظم السياسية المقارنة والتي قد تختلف من نظام سيلسي لأخر فهي وسيلة لتفعيل المشاركة الشعبية في العمل السياسي وتطوير الديمقراطية التشاركية، فأهمية المشاركة السياسية تكمن في أنها تعتبر كمحرك لأي إصلاح داخل المجتمع الجزائري، فهي تظهر في المنافسة السياسية وذلك من خلال وضع السياسات العامة والقدرة على التعبئة وفي تحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم ومدى مساهمة المواطن في صنع القرار، وقدعرفت الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية أن المشاركة السياسية هي"درجة اهتمام المواطن بأمور السياسة وصنع القرار، وابسط صور المشاركة هي التصويت[14] ، أما تعريف المشاركة السياسية فهي قدرة المواطنين على التعبير العلني والتأثير في القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق ممثلين يفعلون ذلك[15].

وقد حظيت المرأة الجزائرية بمكانة هامة في الحياة السياسية ضمن الدستور الجزائري، فأول دستور للدولة الجزائرية الصادر في الثامن سبتمبر1963 [16] تنص المادة (12) منه على ما يلي: "كل الأفراد من كلا الجنسيين لهم نفس الحقوق والواجبات " والمادة 13 تنص". لكل مواطن استكمل 19 عاما من عمره حق التصويت كمانص ميثاق ودستور1976[17] على نفس الحقوق فالمادة 41 تنص" تكفل الدولة المساواة لكل المواطنين، وذلك بإزالة العقبات ذات الطابع الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي التي تحد في الواقع من المساواة بين المواطنين و تعيق ازدهار الإنسان، و تحول دون المشاركة الفعلية لكل المواطنين في التنظيم السياسي، و الاقتصادي، و الاجتماعي، و الثقافي"و المادة (42) التي تنص على:ما يلي "يضمن الدستور كل الحقوق السياسية و الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية للمرأة الجزائرية"،والمادة 81 "على المرأة أن تشارك كامل المشاركة في التشييد الاشتراكي و التنمية الوطنية"،غير أن هذا الدستور و بالرغم من المواد التي تضمنها، إلا أنه يبقي يحتوي على نصوص جامدة لان المرأة لم تسجل في وقته أي مشاركة فعالة في الحياة السياسية[18].

أما في نهاية الثمانينات و نتيجة للضغوطات الداخلية ، والخارجية والمتمثلة في انهيار المعسكر الشرقي وسقوط الإيديولوجية الاشتراكية ، وأنظمة الحزب الواحد وارتفاع الأصوات في الدول الغربية المنادية بضرورة التحول الديمقراطي بوصفه الخيار الوحيد أمام البلدان المتخلفة والشيوعية سابقا، تبنت الجزائر دستور 1989[19] الذي جاء في سياق التخلي عن نظام الحزب الواحد واختيار التحرير الاقتصادي والسياسي، ومن الناحية المؤسساتية اندرج ضمن مبادئ المذهب الدستوري السائد في البلدان الغربية الديمقراطية ، من خلال إقراره بالحريات العامة وحرية تشكيل الأحزاب السياسة، وقد تم تعديله في استفتاء 28 نوفمبر 1996،وقد كرس مبدأ المساواة في المجتمع بين الجنسين والقضاء على الخلفيات القائمة على الأفكار والمعتقدات الخاطئة عن دور المرأة في المجتمع، فقد جاء في الباب الخاص بالمبادئ العامة التي تحكم المجتمع الجزائري الفصل الرابع منه والخاص بالحقوق والحريات المادة 29 منه"أن كل المواطنين سواسية أمام القانون ولا يمكن أن يتذرع بآي تمييز يعود إلى المولد أو العرق أو الجنس أو الرأي أو أي شرط أو ظرف شخصي أو اجتماعي".

نستنتج مما سبق أن الحركات النسوية الجزائرية في صيرورتها التاريخية مرت على ثلاثة مراحل أساسية:

***المرحلة الأولى** : تلت مباشرة حرب التحرير والتي استمرت إلى غاية بداية الثمانينات وهذه المرحلة كانت الحركة النسوية منظمة لتمرير أفكار السلطة الحاكمة التي كانت هي الأخرى تتمركز بيد رجل واحد، و قد تجسدت هذه الحركة تحت اسم الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات والذي تأسس في نوفمبر 1965، بأمر من الرئيس الراحل هواري بومدين الذي أراد أن تكون لحزب جبهة التحرير الوطني خمسة منظمات وطنية منها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات، كما عمل الاتحاد النسوي على تمكين المرأة من حقها المدني، والمتمثل في

مجموعة الحقوق المرتبطة بذات الإنسان دونما اعتبارا للجنس لتكتسب الأهلية القانونية والقدرة على اكتساب الحق وتحمل الواجب.

***المرحلة الثانية**: إن من أهم مميزات هذه المرحلة هو التحول الديمقراطي في الجزائر وباقي دول العالم الثالث الأخرى، فقد ساهم انتشار الديمقراطية أو ما يعرف برياح الديمقراطية في أعقاب سقوط المعسكر الاشتراكي موجات ورياح من التحولات الديمقراطية. فبدأ الأمر بدول أوربا الشرقية، وأمريكا اللاتينية، تحولت كلها من الأحادية إلى التعددية، ومن الديكتاتورية إلى تبني النظام الديمقراطي، ثم انتشرت هذه الموجة، إلى باقي دول العالم ومنها الجزائر، بالإضافة إلى أنها تزامنت مباشرة مع القطيعة

السياسية التي أحدثتها مظاهرة أكتوبر 1988 واستمرت هذه المرحلة إلى غاية التسعينات ويمكن القول انه في هذه المرحلة تمكنت الحركة النسوية من اكتساب تجربة لا بأس بها من النضال النسوي كما تميزت هذه المرحلة بنقاش مستمر حول القضية سواء بين الراديكاليين والمحافظين.

***المرحلة الثالثة:** من تاريخ الحركة النسوية هي التي أعقبت العشرية السوداء للتاريخ الجزائري المعاصر، وهذه المرحلة سمحت للمرأة بانتزاع بعض المطالب على غرار الحق في السكن وبعض التعديلات التي حققتها من خلال قانون الأسرة والمتمثلة في الأمر رقم **05-02 المؤرخ في 27 فبراير سنة 2005**[20] ، عملت الحركة النسوية في هذه المرحلة على تطوير المفاهيم المتعلقة بالمساواة بين الرجل والمرأة مع التأكيد على تفرد الطبيعة الأنثوية للمرأة مقارنة بذكورة الرجل من أجل مشاركة الجنسين جنبا إلى جنب في الحياة العامة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية.

وقد نجحت الحركة التحررية في الجزائر منذ نضالها إلى انتزاع أهم مطلب إلى غاية يومنا هذا وهو تمثيل المرأة عبر المجالس المنتخبة عن طريق نظام الحصص، إذ تعتبر المجالس المنتخبة والتي تتكون من نواب ينتخبهم الشعب لفترة محددة على المستوى الوطني والولائي والبلدي، ويعدون ممثلي الشعب، لتشهد الحقوق السياسية للمرأة من خلال التعديل الدستوري لسنة 2008 حكم جديد يعزز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، ترسيخا للديمقراطية وتعزيز مبادئ الحكم الراشد،بموجب القانون رقم 08-19[21] المؤرخ في 15نوفمبر 2008، إذ أكد المؤسس الدستوري بإضافة المادة 31 مكرر ضمن الباب الأول من الفصل الرابع المتعلق بالحقوق والحريات على تفعيل دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية[22]،إن ما دفع المؤسس الدستوري إلى إضافة هذه المادة هو الواقع الذي تشهده الساحة السياسية والمتمثل في ضعف المشاركة السياسية للمرأة رغم أن الدستور والقانون نصا على مساواة المواطنين وبالتالي ضمان ترقية حقوقها السياسية[23]، وإعمالا لهذه المادة تمت المصادقة على القانون العضوي رقم 03/12 [24] المتعلق بتوسيع حظوظ مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة[25]،وقد دخل حيز التنفيذ بمناسبة الانتخابات التشريعية والمحلية لسنة 2012[26].

وقد ربطت الدولة المساعدات المحتملة التي يمكن تقديمها إلى الأحزاب السياسية بعدد المقاعد المحصل عليها في البرلمان وعدد منتخباتها في المجالس وذلك بهدف تحفيز الأحزاب على إشراك أكثر للمرأة في المجالس المنتخبة[27]، ويعتبر هذا النظام إحدى أهم الآليات المقترحة في مؤتمر بيكين1995،ليزيد نسبة المشاركة السياسية للنساء في مختلف المجالس المنتخبة وبالتالي فهو نظام يفرض حصصا معينة للمرأة في المجالس التشريعية ويقصد بالمصطلح باللغة الإنجليزية نصيب آو حصة، وقد برزت في العصر الحديث مع ظهور المذاهب والنظم الاشتراكية الهادفة إلى حماية الاقتصاديات الوطنية، وقد استعملها الأوربيون في الخطط التي تسمح بتصدير واستيراد حصص معينة من السلع، كما استخدم هذا المصطلح في الجانب السياسي بهدف توفير فرص للفئات الأقل حظا في المجتمع للوصول إلى المؤسسات التنفيذية أو التمثيلية، كالبرلمان والمجالس المحلية، حيث يفرض هذا النظام بطريقة إلزامية في أغلب الحالات، إذ تلتزم السلطة بموجب هذا النظام إلى تخصيص عدد معين من مقاعد المجالس النيابية لفئات معينة حتى لا يتم حرمانها من طرف الأغلبية في التمثيل النيابي، وتعتبر الكوتا النسائية إحدى الآليات النيابية والتي تهدف إلى تشجيع المرأة على التعاطي مع الحياة السياسية[28]. وقد جسدت الدولة الجزائرية هذا النظام من خلال ما نصت علية المادة 2 من القانون العضوي12 /03 السابق ذكره عدد النساء في كل قائمة ترشيح سواء كانت هذه القائمة

حرة أو مقدمة من طرف حزب أو ائتلاف عدد من الأحزاب السياسية وذلك حسب عدد المقاعد المتنافسين عنها وحسب طبيعة الانتخابات كما يلي:

بالنسبة للمجلس الشعبي الوطني:

- 20 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد يساوي 4.
- 30 بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي 5.
- 35بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي 14.
- 40بالمئة عندما يكون عدد المقاعد يساوي أو يفوق 32.
- 50بالمئة بالنسبة لمقاعد الجالية الوطنية بالخارج.

بالنسبة للمجلس الشعبي ألولائي:

30بالمئة عندما يكون عدد المقاعد 35-39-43-47.

40 بالمائة عندما يكون عدد المقاعد 15 إلى 55.

أما بالنسبة لانتخابات المجالس الشعبية البلدية:

30بالمئة في المجالس الشعبية البلدية الموجودة بمقرات الدوائر والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن عشرين ألف[29].

الجدول 1: عدد ونسبة النساء المنتخبات في المجالس البلدية والولائية في المحليات من 1997 إلى 2012:

	انتخابات المجالس البلدية			انتخابات المجالس الولائية		
	المرشحات	المنتخبات	النسبة	المرشحات	المنتخبات	النسبة
23 اكتوبر1997	1281	75	% 5.8	905	62	%6.8
10 أكتوبر 2002	3679	147	%3.9	2684	113	%4.2
29 نوفمبر 2007	13981	1540	%9	1960	133	%6.6
29 نوفمبر2012	24891	4120	%16.5	2004	595	%29.6

المصدر:

Amine-Khaled Hartani،«La participation politique des femmes dans les assemblées élues en Algérie: La loi organique du 12 janvier 2012 fixant les modalités d'élargissement de la représentation des femmes dans les assemblées élues»، papier présentée dans le séminaire national Participation effective et durable des femmes dans les assemblées élues، Alger, 10 et 11 décembre 2013[30].

وفي الأخير نشير إلى انه بالرغم من الترسانة القانونية المعتمدة في الجزائر والتي تقر برفض التمييز على أساس الجنس في شتى المجالات والتي تعززت بتخصيص المرأة نحو ترقية حقوقها السياسية وتعزيز تواجدها في المجالس النيابية إلا أن الواقع لا زال يؤكد على محدودية الدور النسوي في المجال السياسي أساسا نتيجة للوصم المجتمعي المناهض للمرأة والذي لازال يحدها ضمن القطاع المنزلي وقطاعات محدودة مثل: الصحة، التربية والنشاط الاجتماعي.

الهوامش:

[1] نعيمة شومان،المرأة منذ العصر الحجري المرأة في الإسلام كإنسان، ط1،بيروت، دار الفارابي،2011،ص15

[2] نفس المرجع السابق، ص16.

[3] محمد احمد إسماعيل مقدم، عودة الحجاب المرأة بين تكريم الإسلام و إهانة الجاهلية، الرياض، دار طيبة، للنشر والتوزيع،ص63.

[4] مرجع سابق، ص 75.

[5] أخرجه احمد والترمذي وصححه الألباني الجامع الصغير1246،مسند الإمام احمد بن حنبل ،مصر، مؤسسة قرطبة.

[6] عبد المجيد الزنداني، المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام،ط1، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة و النشر ،2000،ص7.

[7] جون ستيوارت ميل، استعباد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح،ط1،القاهرة،مكتبة مدبولي للنشر،1998،ص11

[8] سوزان واكتنز ميريزا،رويدا، الحركة النسوية، ترجمة، جمال الجز يري،ط1،القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،2005،ص12.

[9] احمد عمارة، حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر،ط1،القاهرة، دار القلم للنشر والتوزيع،2004،ص 4

[10] أمل ناصر محمد، مفهوم النسوية،دراسة نقدية على ضوء الإسلام،ط1،الرياض، مكتبة فهد للنشر،2016،ص80.

[11] أمل ناصر محمد، مرجع سابق، ص83-84.

[12] بلحسن بالي، المرأة الجزائرية خلال حرب التحرير تر:صاري علي حكمت،الجزائر، دار النشر ثالة، 2014،ص13

[13] صورية رمضاني، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، أطروحة شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع 2014، ص 158.

[14] إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، بدون سنة نشر، ولا طبعة، ص397.

[15] إيمان بيريس، المشاركة السياسية للمرأة،، القاهرة، جمعية نهوض تنمية المرأة، د ت،ص6 .

[16] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الديمقراطية المؤرخ في 1963/09/8،

[17] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخ في 1976/11/19.

[18] فهمي خالد مصطفى، حقوق المرأة بين الاتفاقيات والشريعة الإسلامية، مصر، دار الجامعة الجدية2007.

[19] دستور 1989 المرسوم الرئاسي 89/11 ب1989/02/23، الجريدة الرسمية عدد09 مؤرخة 1989/03/01.

[20] المادة الأولى،الأمر رقم 05-02 المؤرخ في 2002/02/27، الجريدة الرسميةالعدد15 المؤرخة في 2005/02/27.

[21] القانون 08-19 ، المتضمن التعديل الدستوري2008 ، الجريدة الرسمية العدد63 المؤرخة في 2008/11/15.

[22] مادة 31 مكرر"تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها، يحدد قانون عضوي تطبيق ذلك.

[23] سليماني صفية،نظام الحصة النسائية في المجالس المنتخبة، مذكرة شهادة الماستر، جامعة زيان عاشور،2014،ص50.

[24] القانون العضوي03/12، المؤرخ في 2012/01/12، الجريدة الرسمية العدد01 المؤرخة في2013/01/14

[25] عمار عباس المجلس الدستوري ضمان مبدأ سمو الدستور، مجلة المجلس الدستوري،رقم2013،1 ص76

[26] عمار عباس،التعديلات الدستورية،دراسة تحليلية للتعديل القادم اكادمية الدراسات الاجتماعية، العدد12،2014

[27] كيواني قديم، السلطة التنظيمية في التعديل الدستوري 2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2012ص 22

[28] بن يزه يوسف، التمكين السياسي للمرأة ودوره في تحقيق التنمية الإنسانية ، مذكرة ماجستير،جامعة باتنة 2010

[29] انظر المادة 02 من القانون العضوي 03/12 المؤرخ في 2012/01/12

[30] نجية بولوبر ، الكوتا النسوية في البرلمان الجزائري،مجلة أبحاث قانونية وسياسية،جيجل،العدد خاص،ص286.

المراجع:

- نعيمة شومان،المرأة منذ العصر الحجري المرأة في الإسلام كإنسان، ط1،بيروت، دار الفرابي،2011
- محمد احمد إسماعيل مقدم، عودة الحجاب المرأة بين تكريم الإسلام و اهانة الجاهلية، الرياض، دار طيبة،لنشر والتوزيع،
- مسند الإمام احمد بن حنبل ،مصر، مؤسسة قرطبة
- عبد المجيد الزنداني، المرأة وحقوقها السياسية في الإسلام،ط1، بيروت، مؤسسة الريان للطباعة والنشر،2000
- جون ستيوارت ميل، استعباد النساء، ترجمة إمام عبد الفتاح،ط1،القاهرة،مكتبة مدبولي للنشر،1998.
- سوزان واكتنز ميريزا،رويدا، الحركة النسوية، ترجمة، جمال الجز يري،ط1،القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،2005،
- احمد عمارة، حركات تحرير المرأة من المساواة إلى الجندر،ط1،القاهرة، دار القلم للنشر والتوزيع،2004
- أمل ناصر محمد، مفهوم النسوية،دراسة نقدية على ضوء الإسلام،ط1،الرياض، مكتبة فهد للنشر،2016،
- بلحسن بالي، المرأة الجزائرية خلال حرب التحرير تر:صاري علي حكمت،الجزائر، دار النشر ثالة، 2014،
- صورية رمضاني، المشاركة السياسية للمرأة في الجزائر، أطروحة شهادة الدكتوراه، قسم علم الاجتماع 2014.
- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي، الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية، بدون سنة نشر، ولا طبعة،
- إيمان بيريس، المشاركة السياسية للمرأة،، القاهرة، جمعية نهوض تنمية المرأة،دون تاريخ نشر.
- دستور 1963الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الديمقراطية المؤرخ في 1963/09/8،
- دستور1976 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المؤرخ في 1976/11/19.
- فهمي خالد مصطفى، حقوق المرأة بين الاتفاقيات والشريعة الإسلامية، مصر، دار الجامعة الجدية2007.
- الجريدة الرسمية عدد09 مؤرخة 1989/03/01.
- الجريدة الرسميةالعدد15 المؤرخة في 2005/02/27.
- الجريدة الرسمية العدد63 المؤرخة ل2008/11/15
- سليماني صفية،نظام الحصة النسائية في المجالس المنتخبة، مذكرة شهادة الماستر، جامعة زيان عاشور، 2014،
-الجريدة الرسمية العدد01 المؤرخة في14 /2012/01
- عمار عباس المجلس الدستوري ضمان مبدأ سمو الدستور، مجلة المجلس الدستوري،رقم2013،1.
- عمار عباس،التعديلات الدستورية،دراسة تحليلية للتعديل الدستوري القادم، اكادمية الدراسات الاجتماعية، العدد12، 2014.
- كيواني قديم، السلطة التنظيمية في التعديل الدستوري 2008، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر،2012
- بن يزه يوسف، التمكين السياسي للمرأة ودوره في تحقيق التنمية الإنسانية ، مذكرة ماجستير،جامعة باتنة2010
- الجريدة الرسمية العدد 01 المؤرخة في 2012/01/14.
- نجية بولوبر ، الكوتا النسوية في البرلمان الجزائري،مجلة أبحاث قانونية وسياسية،جيجل،العدد خاص.